

قرار رقم (CR-2024-192621) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-192621)

المقدم من/ النيابة العامة، بشأن الدعوى رقم (PC-2022-113322) المقامة من/ النيابة العامة ضد/ المتهم، هوية
مقيم رقم (...).

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الخميس الموافق 2024/01/18م، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور/ ...
الدكتور/ ...
الأستاذ/ ...
رئيساً
عضواً
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من النيابة العامة، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-4186) الصادر عن اللجنة الجمركية
الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي بما يأتي:

- 1- إدانة المدعى عليه/ ...، سوداني الجنسية، هوية مقيم رقم (...)، حضورياً بالتهريب الجمركي.
 - 2- إلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات مبلغاً وقدره (50,890) خمسون ألفاً وثمانمائة وتسعون ريالاً.
 - 3- مصادرة عدد (727) كرز دخان من نوع شملان المضبوطة محل التهريب.
 - 4- عدم مصادرة المركبة نوع تويوتا اللون أبيض رقم اللوحة (...).
- وحيث جاء الاستئناف من النيابة العامة على القرار واقعاً بتاريخ 2023/04/20م، وكان تبليغ النيابة بالقرار بتاريخ 2023/03/21م،
فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً من النيابة العامة لتقييمه خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره أحكام المدة (163) من
نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه بعد اطلاع اللجنة على ما انتهى إليه القرار الابتدائي والعقوبات المحكوم بها في حق المدعى عليه، وما جاء عليه طلب
النيابة العامة من أسباب لتغليظ العقوبة المحكوم بها تبين أن العقوبات التي تطلب النيابة إيقاعها لم تكن مقدرة بصفة محددة لكي
يتم بحث طلبها ومدى تطابقه وانسجامه مع ما تضمنه النظام الجمركي من عقوبات، وحيث إن الجهة النظرية للدعوى هي صاحبة
السلطة الكاملة في تقدير ما تراه من عقوبة تتسجم مع ما كانت عليه ظروف وملابسات القضية وسلوك مرتكب الفعل المؤثم وحيث
لم تذكر النيابة وجود خطأ في تطبيق النظام في هذا الشأن واقتصرت طلبها على مجرد طلب تغليظ العقوبة فإن ذلك يترتب عليه لدى
اللجنة الاستئنافية الالتفات عن طلب النيابة العامة لخلوه من الأسباب الموضوعية لفحص وتحقيق ما تطلبه النيابة العامة من
مراجعة العقوبة المحكوم بها، وأما ما كان عليه طلب النيابة العامة مصادرة واسطة النقل المتعلقة بوقائع جرم التهريب المؤاخذ به
المدعى عليه فإن المعول عليه نظاماً لتقرير مصادرة واسطة النقل يرتبط وجوداً وعدمًا بمدى استخدام واسطة النقل نفسها لتهريب
المواد المضبوطة كترتيب مخابئ أو جيوب داخل واسطة النقل لاستعمالها في التهريب بناءً على ذلك، وحيث لم يتم استئناف النيابة
العامة لإسناد طلبها على تأكيد وجود حالة استخدام واسطة النقل في التهريب على نحو ما يقتضيه النظام على الوجه الذي تم بيانه

قرار رقم (CR-2024-192621) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-192621)

وإنما جاء دفعها بطلب المصادرة لواسطة النقل خلواً من سندٍ يتوافق مع صحيح النظام لتقرير المصادرة ومراجعة عدم الحكم بها بناء على ما تطلبه النيابة العامة، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

- 1- قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه النيابة العامة، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-4186) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، المتعلق بالدعوى المقامة ضد / ...، هوية مقيم رقم (...).
- 2- وفي الموضوع رفض طلب النيابة العامة تغليظ العقوبة المحكوم بها، وتأيد القرار الابتدائي فيما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

